

Distr.: General
26 November 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الخامسة والخمسون

٢٢ شباط/فبراير - ٤ آذار/مارس ٢٠١١

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة
المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين":
تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب
اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من دعاة حقوق الإنسان، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تسلّم الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2011/1



بيان

معالجة الوصول إلى التعليم والحصول على العمل كوسيلتين لمنع الاتجار بالبشر

١ - دعاة حقوق الإنسان منظمة غير هادفة للربح، مكرّسة لتعزيز حقوق الإنسان الدولية وحمايتها في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الخارج. وعلى الرغم من وجود أساليب كثيرة للحد من حدوث العمل القسري، يركز هذا البيان على حصول الفتيات على التعليم والمرأة على العمل المريح كوسيلتين لمنع التعرّض للاتجار بالبشر.

٢ - حيث يتم الاتجار بالبشر سرّاً، فإنه من العسير التوصل إلى إعداد موثوق بها بشأن الضحايا. وطبقاً لتقرير وزارة الخارجية في الولايات المتحدة عن الاتجار بالأشخاص (٢٠٠٨ و ٢٠١٠)، تتأرجح معظم التقديرات في أنحاء العالم حول ٨٠٠ ٠٠٠ شخص في السنة يجري الاتجار بهم عالمياً، مع ١٢,٣ مليون شخص في شكل استرقاق في أي لحظة معينة. وتشكّل المرأة ما لا يقل عن ٣٦ في المائة من ضحايا الاتجار في العالم وتمثل أغلبية ساحقة من ضحايا الاتجار بالجنس وعاملات الخدمة المنزلية.

٣ - بينما الفقر سبب جذري للاتجار بالبشر، إلا أن الافتقار إلى فرص العمل في الداخل مقترناً مع الرغبة في البحث عن فرص عمل محتملة في بلدان أخرى، يسهمان في التعرّض للاتجار بالبشر. وحتى عندما يكون خطر الاتجار بالبشر معروفاً، فإن اليأس الاقتصادي يدفع الناس إلى الدخول في مخاطر تشمل سلامتهم الشخصية. أما الاتجار بالجنس وبالعمالة المنزلية بوجه خاص، فإنه مدفوع بالتفاوت بين الجنسين ونقص التعليم، لكنه يرجع في معظم الحالات إلى الافتقار إلى عمل قابل للاستمرار.

٤ - وثمة مسائل أخرى لحقوق الإنسان تفاقم مشكلة الاتجار بالبشر. فانهدام الجنسية يزيد من سرعة التأثر بالأخطار حيث أن الافتقار إلى الهوية ووثائق الهجرة يجعل من غير المرجح كثيراً أن يسعى ضحية الاتجار إلى التماس الحصول على موارد حكومية. كما تزيد النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية من التعرّض للاتجار حيث يُضطر الناس إلى الفرار من أوطانهم ومجتمعاتهم. وهذا التشرّد يفصل الناس عن موارد دخولهم وشبكاتهم الاجتماعية التقليدية ولغتهم وخدماتهم الصحية في جملة أمور أخرى. ويزيد عدم توافر هذه الخدمات الأساسية من احتمال اختيار الأشخاص الضعفاء الهجرة من أجل العمل حيث تكون المخاطر أكبر حجماً بسبب ظروف العمل المجهولة. كما تزيد أوجه الإعاقة البدنية والعقلية من التعرّض للاتجار. ففي المجتمعات التي يعيش فيها المقيمون عند مستوى الكفاف، يكون ذوي الإعاقات أكثر الناس هميشاً، حيث يحول "الآخرون" بينهم وبين الاستفادة من أي تعليم

أو عمل متاح أياً كان نوعه. وهذا التهميش يجعل الأشخاص المعاقين أكثر جاذبية للمتاجرين بالأشخاص، الذين قد يرون أنه يمكن السيطرة عليهم بمزيد من السهولة.

٥ - ويحدث الاتجار بالبشر والعمل القسري في كل بلد تقريباً: من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتراوح عدد ضحايا الاتجار سنوياً بين ٢٠.٠٠٠ و ٥٠.٠٠٠ ضحية، إلى بلدان الاقتصادات الصاعدة كالبرازيل التي تتفاقم فيها مشكلة الاتجار بالأطفال لأغراض الجنس (بين ٢٥٠.٠٠٠ و ٤٠٠.٠٠٠ طفل سنوياً)، إلى الاتحاد الروسي حيث تتراوح التقديرات بين ٣٥.٠٠٠ و ٦٠.٠٠٠ امرأة يتم الاتجار بهن سنوياً. ولأن الاتجار بالبشر جريمة "مستترة"، ولأنه لم يتم بعد وضع معايير منهجية للإبلاغ عن الاتجار، يمكن القول بأن تلك الإحصاءات هي تقديرات حذرة.

الوصول إلى التعليم والعمل

٦ - في كثير من أنحاء العالم، هناك افتقار واضح في الرغبة في تعليم الفتيات. ففي المجتمعات الزراعية بوجه خاص، يعطي الآباء الأولوية للأدوار الجنسانية التقليدية التي تمسك فيها الابنة عن الدخول في التعليم لكي تبقى في البيت للمساعدة في تربية أخواتها الصغار والقيام بالأعمال المنزلية بينما يتم إرسال الأبناء إلى المدرسة. وتكرس هذه الدورة القوالب النمطية الجنسانية التي تسهم في تقييم الفتيات والنساء أساساً كعاملات منازل وعاملات في مجال الجنس.

٧ - إن زيادة الوصول إلى التعليم، في حد ذاته، لا يحسّن إلا جزءاً من حالة الاتجار بالبشر. وعلى سبيل المثال، حتى نساء الطبقة الوسطى المتعلّقات جيداً في بلدان الكتلة السوفياتية سابقاً، عُرضة للاتجار الجنسي. فقد خلّف سقوط الشيوعية تأثيراً واضحاً على المرأة بسبب الهزة العنيفة المفاجئة التي صاحبت خصخصة الاقتصاد^(١) وأبقى اقتصاد السوق الخاص الجديد على الصناعات التي يهيمن عليها الذكور وقدم فرصاً أفضل للرجال، مما أسفر عن معدلات بطالة في صفوف النساء بنسبة تزيد على ٨٠ في المائة وتخفيض في أجورهن بنسبة ٤٠ في المائة بالمقارنة مع الرجال^(٢). ومن المهم أن تعالج برامج منع الاتجار بالبشر احتياجات المرأة في الحصول على عمل مربح بأجر عادل قابل للاستمرار.

(١) Kauthryn Farr, *Sex Trafficking: The Global Market in Women and Children*, New York, (١) (Worth Publishers, 2009), 10-11.

(٢) المرجع نفسه.

٨ - إن ستين في المائة من الأطفال في سنّ التعليم الابتدائي الذين ليسوا في المدرسة هم من الفتيات. وهذا الافتقار إلى الوصول إلى التعليم يحرم الفتيات من مكاسب فعلية جداً تقلل من ضعفهن وتحسّن من حالتهم الصحية وإنجابهن وتحسين أوضاعهن الاجتماعية واستمرار المكاسب التعليمية لأجيال في المستقبل.

٩ - إن الوصول إلى عمل مريح والحصول عليه يتيح فرصاً للنساء لا تقتصر على زيادة أوضاعهن المالية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، بل تشمل أيضاً تحسين حالتهم الصحية ووضعهن في المجتمع وإتاحة الفرص التعليمية لأطفالهن.

المنع

١٠ - معظم الأطر القانونية المتعلقة بتشريعات الاتجار بالبشر على الصعيدين الوطني والدولي تتضمن ثلاثة عناصر أساسية "three Ps": مقاضاة المتاجرين، حماية ضحايا الاتجار، واستراتيجية المنع. وعلى الرغم من حدوث زيادة ملحوظة في التشريعات المناهضة للاتجار في أنحاء العالم وتزايد الاعتراف بالحاجة إلى خدمات شاملة من أجل الضحايا، لا تزال استراتيجيات المنع تركز بشدة على حملات إذكاء الوعي. وعلى الرغم من تعزيز الحصول على التعليم والعمل المريح كعنصر أساسي في المنع، ليس هناك حالياً أي ضغط شامل لإعطاء الأولوية للتعليم والعمل بوصفهما وسيلتين رئيسيتين لمحاربة السبب الجذري للاتجار بالبشر^(٣).

١١ - وبينما تتضمن صكوك قانونية كثيرة لمعالجة الاتجار بالبشر أحكاماً محددة للمنع، فإن لغة هذه الأحكام لا تقتضي بوضوح إجراءً من جانب الدولة، على النقيض من أحكام المنع والحماية التي تقضي بأن تتخذ الدولة خطوات إيجابية. كما أن غموض المتطلبات المتعلقة بالمنع تقلل من الحافز لدى الدولة على تنفيذ برمجة فعالة حيث أن هذه المتطلبات تنطوي غالباً على تكاليف إضافية مرتبطة بها وتسفر أيضاً عن نتائج أقل تأثيراً من سجن المتاجرين أو إعادة تأهيل الناجين من الاتجار.

١٢ - إن تعزيز برامج منع الاتجار بالبشر من خلال التركيز على الحق في التعليم والحق في عمل مريح لا يقتصر على الحد من ضعف الفتيات والنساء إزاء المتاجرين، بل يرتبط إيجابياً بأهداف أخرى تتعلق بإنصاف الجنسين، بما في ذلك زيادة الاكتفاء الذاتي والحد من العنف القائم على أساس نوع الجنس والتمييز بين الجنسين والمساهمة في تحقيق أهداف أوسع نطاقاً كزيادة الوصول إلى الخدمات الصحية وبناء السلام والتنمية الاقتصادية.

(٣) Jonathan Todres, "The Importance of Realizing "Other Rights" to Prevent Sex Trafficking" Cardozo,

.Journal of Law and Genders, vol. 12

١٣ - وشأن أساليب المنع، يرفع التعليم والعمل المربح مستويات المعيشة التي تساعد على إبقاء النساء والفتيات بعيداً عن قبضة المتاجرين. وعندما يتاح للفتيات الحصول على التعليم، تتوافر لهن الحماية البدنية داخل الفصول الدراسية ويكتسبن نفسياً إحساساً بالقوة من خلال منجزاتهن الأكاديمية. كما يوفر بناء المهارات والتدريب على العمل أدوات للمرأة لإظهار شعورها بالقوة والاكتفاء الذاتي. ومع ذلك، لا تعني هذه المنجزات كثيراً إذا لم توجد لديهن أية أعمال أو فرص عمل أخرى للاستفادة منها.

١٤ - إن الاستراتيجيات الناجحة التي تركز على الضحايا المحتملين تتخذ نهجاً شاملاً لمنع الاتجار بالبشر عن طريق معالجة التعليم ورعاية الطفل والتدريب على المهارات وإيجاد العمل وبناء القدرة المجتمعية. ومن خلال معالجة مختلف الأسباب الجذرية المحيطة بالفقر، تهيئ برامج المنع الفعالة بيئة تستطيع تعزيز حدوث تحول ثقافي في تقييم حياة المرأة والفتاة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن برامج المنع التي تشمل مشاركة رعاية وقادة يعملون مباشرة مع السكان الضعفاء، تساعد على تقديم أمثلة إيجابية لمكافحة القوالب النمطية للمرأة.

١٥ - ولذلك، تطلب منظمة دعاة حقوق الإنسان إلى لجنة وضع المرأة أن تنظر في إدراج التوصيات التالية في الاستنتاجات المتفق عليها في دورتها الخامسة والخمسين:

(أ) يجب على الدول إعطاء أولوية لمنع الاتجار بالبشر بالتساوي مع المقاضاة والحماية، باتخاذ تدابير إيجابية من خلال لغة توكيدية في التشريعات الداخلية والصكوك الدولية؛

(ب) ينبغي أن تنشئ لجنة وضع المرأة وأن تعزز أفضل الممارسات في أنحاء العالم بشأن برامج التعليم والعمالة الحالية الرامية إلى تحسين أوجه الضعف ومنع التعرض للاتجار. وعلى الرغم من أنه سيكون لدى كل منطقة برامج محددة حسب الموقع مفصلة لتناسب كل مجموعة ثقافية على حدة، فإنه ينبغي استحداث خلاصة وافية بالتشاور مع منظمات دولية كمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الذي يعمل حالياً على أرض الواقع في منع الاتجار بالبشر؛

(ج) ينبغي أن تدرج لجنة وضع المرأة مسألة منع الاتجار بالبشر في برامجها للمساواة بين الجنسين (وتركيزها على الحد من الضعف) كاستراتيجية رئيسية. أما استراتيجية المنع من خلال تعليم الفتيات وتوفير عمل مربح للمرأة، فإنها لا تقتصر على الاتجار بالبشر، بل تشمل أيضاً كثيراً من الأهداف الدائمة لحقوق الإنسان الجديرة بالثناء، كالتعليم والحد من العنف ضد النساء، وزيادة الاكتفاء الذاتي مالياً وتقليص القوالب النمطية والتمييز بين الجنسين.